سوسيولوجية الحركة العمالية و النقابية فى الجزائر المعاصرة

تمهيد : الحديث عن سوسيولوجية الحركة النقابية لا يختلف كثيرا عن الحركة الجمعوية ما دامت الحركتين كلاهما تشكل مكون من مكونات المجتمع المدني وإن كان بعض المحللين السوسيولوجين يدرجهما ضمن الجماعات الضاغطة.

لأن مفهوم الجماعات الضاغطة الذي تشكل في أوروبا مع ظهور حركة التصنيع الكبرى التي تحولت بموجيبها أوروبا من جميع النواحي (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية..الخ)، فإن الحركة النقابية فرضت نفسها مع تطورالبنية الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها أوروبا والغرب كله مع بدايات القرن التاسع 19 عشر.

-"(...) تعود الجذور لظهور النقابات إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر وذلك في بريطانيا فرنسا، لتنتشر بعد ذلك في معظم الدول ففي سنة 1864 م تم الاعتراف بقانون النقابات كأهم جماعات الضغط الفرنسية، ولم يصبح هذا القانون دستوريا إلا سنة 1946 وحين تشكل الاتحاد النقابي للعمال كقوة فرضت نفسها، سعى أرباب العمل إلى شق وحده الصنف العمالي بخلقهم النقابات الصفراء".[1]

-وسنحاول أن ندرس في هذه الورقة المسار التاريخي للحركة النقابية في الجزائر دون أن نغوص في التاريخ، لكن الذي يهمنا هو كيف تشكلت النقابة والحركة النقابية في الجزائر كنواة أساسية وضرورية في بناء المجتمع المدني من فترة الاستعمار وهي فترة حاسمة في نشأة الحركة النقابية ثم فترة ما بعد الاستقلال.

-حيث أن هذه المرحلة ستعرف تحولات تاريخية جذرية في مساراتها النضالية.

وبالخصوص للحركة العمالية التي أنجبت الحركة النقابية كما هو معروف في الثقافة النقابية من أوروبا إلى العالم العربي وعامة ثم العالم المغاربي الجزائر على وجه الخصوص.

وفي حدود هذه العلاقة بين الحركتين (العمالية- والنقابية) ستعرف التغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية التالية :

1) علاقة الحركة النقابية بالحركة العمالية بقيادة (إ.ع.ج) (UGTA) كمنظمة وطنية من جهة وكنقابة مكزية من جهة أخرى بتنظيم (ح.ج.ت.و) (الحزب الواحد) وهو غالبا كان حزب السلطة دامت هذه العلاقة من (1962-1987) بكل ما فيها من تحولات وتجاذبات بين النقابة كتنظيم عمالي والحزب (جبهة التحرير الوطني) كحزب سياسي للسلطة آنذاك.
2) الحركة النقابية في ظل التعددية النقابية والانفتاح السياسي التي دامت من (1988-1990) وهذه تشكل مرحلة حاسمة ومفصلية في تأسيس وتكريس الثقافة النقابية التعددية في الجزائر المستقلة.
3) ظهور حركة عمالية جديدة بثقافة نقابية نوعية (من خلال إنفصال قطاع الموظفين) وهم يشكلون شريحة هامة وكبيرة في الحركة العمالية عن (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) من (1992- إلى 2003)
4) تزايد صعود الحركة العالمية في قطاعات الوظيف العمومي (التعليم، الصحة، الادارة) وذلك من (2003- إلى اليوم)

هذا ما سنحاول معرفة بإختصار في هذا المسار التاريخي الوجيز.

-معتمد ين على الدراسات التي قام بها كل من عبد القادر جعلول في كتابه "تاريخ الجزائر الحديث"

-دراسة سوسيولوجية ترجمة فيصل عباس – دار الحداثة

-ودراسة عبد الناصر جاني: من خلال التعقيب حول، مقال عبد القادر الزغل، تحت عنوان "المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الايديولوجية في المغرب العربي".

-ودراسة على غربي : "واقع التنمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي."

-ودراسة علي الكنز وعبد الناصر جابي : من خلال الجزائر في البحث عن كتلة إجتماعية جديدة."

-ومقالة الهواري عدي : سوسيولوجية الاحتجاجات الأجرية"

I. ميلادالحركة النقابية في فترة الاستعمار :-

-إذا أنطلقنا من المسلمة التاريخية التي لا يختلف حولها أحد وهي :

"أن اظاهرة النقابية ظاهرة إستعمارية" فكيف لها أن تتأسس وتتشكل كتنظيم مناقض للاستعمار؟

يقول عبد القادر جغول في هذا السياق : عن ميلاد الحركة النقابية في الجزائر ما يلي :

"(...) يصطدم تكوين وتطور الحركة النقابية في الجزائر أثناء هذه الحقبة أي بين (1919-1954) بصعوبتين رئيسيتين :

[1] أمينة هكو : الظاهرة النقابية والجمعوية في بلدان المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 353 يوليو 2008/07 ص 68،69.

(1)–ضعف تطور الصناعة وبالتالي الطبقة العاملة
(2)– تفكك تجانس الطبقة العاملة عند ما تطرح المسألة الاستعمارية بعبارات سياسية وطنية
ومن هذا المنطلق لم تكن الحركة النقابية موجودة في الجزائر عمليا من فترة الاحتلال 1830- حتى الحرب العالمية الأولى (1914).
ساعدت الحرب وإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي على الهجرة الجزائرية وإرتفع عدد المهاجرين من 5,000 عام 1912 إلى 92000 في عام 1923".[2]
"(...) وصلت نسبة العمال إلى أقل من 10% في حدود الثلاثينات من هذا القرن ولم يصل عددهم إلى ثلث العمال الفرنسيين، إلا خلال الحرب العالمية وهي الفترة التي عرفت عملية تصنيع قامت بها فرنسا لتعويض خسائرها خلال الحرب العالمية الثانية من التدمير من جراء المعارك في أوروبا"[3]
- يبدو لأول وهلة أنه من المفارقة قد تكونت في فرنسا النواة الأولى للمناضلين النقابيين الجزائريين داخل (الكوفيرالية العامة للشغل)(CGT) (1) هذه التجربة النقابية الفرنسية التي إعتمدت عليها إعتمدت على الرؤية اللينينية الستالينيةالمعدلة :
أي أسبقية السياسيي على النقابي (...) أي بإختصار النقابة التي تحتل فيها الدولة الوطنية مكان الصدارة
وفي هذا الاطار – أي في إطار علاقة الحركة الوطنية بالحركة النقابية، لأنها لم تكن مفصولة عن بعضها البعض، لأن النقابين في الخارج في فرنسا، كانوا وفي نفس الوقت وطنيين.
"(...)لقد تكون الاتحاد العام للعمال الجزائريين وهو أول تنظم نقابي مستقل خلال خصم حرب التحرير الوطني وفي عام 1952 أسست لجنة عمالية في احشاء "الحركة من أجل إنتصار الحريات الديمقراطية" موجهة من قبل "عيسات إيدير" واوصت مؤتمرات 1953-1954 ببناء نقابة مستقلة عن (الكوفيدرالية العامة للشغل)"[4](CGT)
وفي ظل هذه العلاقة ما هي المكانة التي إقترحتها هذه الوطنية السياسية الناشئة على العقل النقابي؟ هل هو عقل مستقل سياسيا وتنظيميا أم هو الاثنين معا أم هو فعل تابع وذيلي؟[5]
بمعنى آخر ما هي وجه العلاقة والصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي (المجتمع المدني الممثل في الحركة النقابية) (والمجتمع السياسي ممثلا في الحركة الوطنية)
- إذن في ظل هذه الجدلية الاستراتيجية والنظرية في آن واحد ساهمت في خلق نقابة عمالية ضمن هذا الحراك السياسي الداخلي والخارجي وهي :
(1)–أحداث أول نوفمبر(1954)
(2)–تعميم الكفاح المسلح على التراب الوطني
هذا كلها كانت سبب في خلق نقابة مركزية جزائرية وذلك لأنها تجاوبت[6]

"تجاوبت مع الارادة العميقة لجماهير الاجراء الجزائريين ومع الوضع السياسي العسكري للنضال ضد الاستعمار"[7]

[2] عبد القادر جغولول : نظرة إلى ماضي الحركة النقابية دار الحداثة، بيروت ط2، سنة 1982 ص 150 في كتاب تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية.
[3] عبد النصر جاني تعقيب حول مقال عبد القادر الزغل في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تطبيق الديمقراطية ص 475.
[4] عبد القادر جغلول : مرجع سبق ذكره ص 160، 161
[5] ناصر جابي التعقيبات من نفس المرجع السابق ص 471
[6] عبد القادر جعلول مرجع سبق ذكره ص 162
[7] نفس المرجع السابق ص 162

(*) إنعقد المجلس التأسيسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين 1956/02/24 م في مدينة الجزائر وإرتكز على نقطتين في برنامجه الأساسي والذي إنتزعه بعمق من (الكوفيدرالية العامة للشغل) (CGT) والاتحاد العام للنقابات الجزائرية (UGSA) وهما :"[8]

1) أفضلية النضال من أجل الاستقلال الوطني :

"(..) لا يمكن لأي أصلاح للحالة الاجتماعية أن يتم بدون إنقلاب للبنى القائمة"

2) أفضلية تنظيم العمال الزراعيين :

3) "(...) إن علمنا سيمتد إلى كل القطاعات العامة ونصف العامة، والصناعية، والتجارية، والمنجمية، والزراعية".[9]

وفي هذه الفترة إشتدا الصراع بين النقابات الموالية لتنظيم (حزب جبهة التحرير الوطني) أو الموالية لتنظيم (MNA) الحركة الوطنية الجزائرية التابعة (لمصالي الحاج) وهذا الصراع كان من شأنه أن يؤدي إلى تجزئة الحركة النقابية الجزائرية والدخول في اقتتال داخلي سيزيدمن إضعاف الحركة وليس من تقوميها بالعكس.

II. الحركة النقابية الجزائرية ما بعد الاستقلال :

أ) مرحلة علاقة الحركة النقابية بالحركة العمالية

ب) علاقة الحركة النقابية بقيادة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) بالحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني) (FLN).

(*) "في عام 1962 دخلت القيادة إلى مدينة الجزائر، وستستطيع الحركة النقابية أن تعيد نشاطهاتها على أسس جديدة"[10]

"على الرغم من ذهاب المستعمرة الفرنسية، فإن جماهير العمال الجزائريين مازالت منقسمة إلى عدد معين من الجماعات متعلقة بالحركة النقابية بتقلب".1

- وهذا تفسيره حسب رأينا يعود إلى ضعف تكوين الثقافة النقابية عند العمال والمناضلين داخل النقابة، وحتى وأن كانت النخبة النقابية متشبعة ببعض الأفكار العمالية والنقابية مثل (الفكر الماركسي أو التروتسكي) الذي له علاقة مباشر بالحركة العمالية العالمية، فإن العامل الجزائري في تلك المرحلة لم يكن ينضج ويرقي إلى أن يتبنى هذه الأفكار الايديولوجية والتنظيمية وهذا أيضا يعود سببه إلى تلك الأصول الريفية التي كان ينحذر منها فهو أي العامل في الجزائر كان يرتبط بالارض وبالقرية وبالقبيلة أكثر مما يرتبط بالمصنع وبالمدينة ثم النقابة فهذا من شأنه يعكس لنا نمو وظهور مجتمع مدني حقيقي في الجزائر لكن الواقع كان يتنكب ذلك يقول جغول في هذا السياق :

"(...) أما بالنسبة للنقابات، فكان العمال في معظم الميادين يعرفونها تعريفا فظا

"النقابة تجمع الاشتراكات وهذا كل شيئ."[11]

"إن التأميمات التي خصت سيورة التطور الصناعي قد ادت إلى تكوين قطاع عام واسع وحفظت الارتفاعات المسيطرة للاقتصاد وتوسعت من عام إلى عام"[12]

[8] نفس المرجع السابق ص 162
[9] نفس المرجع السابق ص 162، 163
[10] نفس المرجع السابق ص 167
[11] نفس المرجع السابق ص 169
[12] نفس المرجع السابق ص 169

"(...) لقد تميز نشاط الاتحاد العم للعمال الجزائريين (UGTA) منذ عام 1962 لمسالتين :

مسألة مضمون هذا النشاط ومسألة إطاره

فمنذ الاستقلال طرحت مسألة قانون التنظيم النقابي"[13]

هل يكون تنظيما مستقلا للعمال أو تنظيما جماهير بالجبهة التحرير الوطني؟

- فالحل الذي إستخلص تدريجيا من المؤتمرات الثلاثة هو الحل في مراقبة الحزب الدقيقة على النقابة"(...) كان ضعف الحزب مند استقلال يمنع النقابة في أغلب الأحيان من ممارسة إمتيازاتها بصوره فاعلة وديناميكية"[14]

- للاجابة على تلك التسالالت النقدية التي طرحها المهتمون بالشأن النقابي والشأن السياسي سواء كان هذا في الداخل اوفي الخارج، يكون جدير بنا أن نستعرض إجابتهم عليها أيضا، ونحن بدورنا لانختلاف عنها لأننا كنا مضطرين.

- أن ننطلق منها وذلك لما رأينا أن لها دلالات واضحة لهذه المسألة.

"(...) وفي هذا الوقت بالذات الذي فقدت فيه النقابة الجزائرية أدنى إستقلالية سياسية وذلك من خلال (تطبيق المادة 120) التي تنص على إحتكار المذاهب القيادية النقابية من قبل مناضلي جبهة التحرير.

هذا التنافس بين النخبة السياسية الحاكمة حتى المعارضة في بعض الأحيان وبين النخبة النقابية، قد إزداد خطورة بالنسبة للأولى، إذا عرفنا أن عملية التنمية الوطنية التي إنطلقت في هذه البلدان غداة الاستقلال قد وسعت موضوعيا من القاعدة الاجتماعية للنقابات وبالتالي قد مولت من طابعها الاجتماعي من خلال سيطرة الموظف على المناصب القيادية النقابية".[15]

- "إذن هذا الصراع وما تمخض عنه من نتائج يؤدي بنا إلى الحديث عن الاتجاه التالي الذي طبع النقابات المغاربية عقيدة وممارسة، والتي كانت نتيجته بوادر بناء مجتمع مدني تكون الحركة النقابية نواته المركزية".[16]

"إن الحركة النقابية المغاربية التي ترفض لأي إستقلالية سياسية وبالخصوص بعد الاستقلال، شكلت عائقا جديا في الكثير من الأحيان أمام الحركة النقابية في الالمام بدورها كنواة مركزية للمجتمع المدني بإعتبارها أكبر فضاء خارج هياكل الدولة".[17]

- إذن إذا كانت الحركة النقابية كما هو واضح في علاقتها بالحركة الوطنية وأصبحت تسمى فيما بعد بالنقابية الوطنية (أو النقابة الوطنية) أي إقتران العمل النقابي بالعمل السياسي والنضالي فإن الممارسة العملية الوحيدة التي ميزت الحركة النقابية عن العمل السياسي هو تلك الآضرابات، التي كانت تلجأ إليها للتعبيرعن رأيها في تلك المواقف السياسية أو الاجتماعية أو للمطالبة بحقوقها الاجتماعية والسياسية أيضا وهنا فقط يمكن وضع خط فاصل بين التنظيم النقابي كتنظيم فاعل في حركة المجتمع المدني. والتنظيم الحزبي مكون أساسي في المجتمع المدني وإن كان البعض برفض ذلك ولا يعتبر الاحزاب السياسية من مكونات المجتمع المدني مادامت تهدف في برامجها وفي فلسفتها للوصول إلى السلطة.
- إذن كما قلنا يبقى الاضراب هو الأسلوب الوحيد والفعال بالنسبة للتنظيم النقابي لممارسة فعله المدني كحق شرعي قانوني ودستوري في نفس الوقت.
- "(...) فالاضراب وهو الممارسة العمالية الأكثر شيوعا وجذرية، فرصة عملية لظهور المجتمع المدني، والشيئ نفسه بالنسبة إلى المطالبة الاجتماعية الاقتصادية".[18]

---

[13] نفس المرجع السابق ص 170

[14] نفس المرجع السابق ص 170

[15] عبد الناصر جابي التعقيبات مرجع سبق ذكره ص 479

[16] نفس الرجع السابق ص 479

[17] نقس المرجع السابق ص 480

فالكثير من الاضرابات وحركات الاحتجاج والمطالبة كانت فرصة فعلية قبل الاستقلال وبعده".[19]

"كما قامت النقابات من خلال حركتها الاجتماعية باشراك فئات إجتماعية أخرى عمالية منها فئات مثقفة (محاميين، طلبة، جامعيين) ومن تغطية إعلامية واسعة إستطاعت الحركة النقابية من خلال ذلك توصيل خطاب سياسي ورؤية جديدة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ومنافسة للخطاب السياسي الرسمي أو حتى المعارض".[20]

يمكننا أن نستشهد ببعض الاضرابات التي حدثت في تلك الفترة التي إزداد فيها تصاعد وتيره الاضرابات العمالية رغم أنها كانت ممنوعة في الدستور ومضبوطة في القوانين.

ورغم إعتماد سلطة الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) على نقابة (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) (UGTA) كحصان طروادة في تمرير وشرعنة مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها مثلا (سلسلة التأميمات) التي إتخذتها السلطة السياسية آنذاك مثل (تأميم المحروقات والمناجم، الموانئ الخ) في 1971/02/24 في عهد الراحل هواري بومدين وخطابه التاريخي في هذا شاهد عليه.

ومنه بدأت الثورة الصناعية ثم تلتها الثورة الزراعية في 1971/06/17 ثم ستتأخر عنها نوعا ما الثورة الثقافية ودائما تحت وصاية الحزب الواحد في ظل (هيمنة مجلس الثورة أو الحكومة) بقيادة الراحل هواري بومدين آنذاك مع مروع المدرسة الأساسية و الأمرية المشهورة (أمرية 1976) التي تحدد في دباجتها الرسمية ربط مشروع المدرسة الاساسية بالتنمية أو حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحت قاعدة تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي الذي يشكل عموده الفقري (الطبقة العاملة)

"ومع ذلك سنستعرض هنا بعض الاضرابات كشاهد على نمو تلك الحركة النقابية في الجزائر

- رفض عمال موانئ (الجزائر، بجاية، ووهران وعنابة) بتاريخ 1977/05/08 تفريع البواخر التي تنتظر دورها وقعت مشادات بين العمال والشرطة لارغام العمال على العودة إلى العمل لكن دون جدوى ولم يتحل الأزمة إلا بتدخل رئيس الدولة للتحاور مع المضربين، كما فعل في ستة 1974.
- كذلك إضرب عمال المخابز في الجزائر العاصمة في شهر رمضان سنة 1975 بسبب ارتفاع الأسعار.
- كذلك إضراب عمال السكك الحديدية وصادف ذلك اضراب عمال السكك الحديدية في المغرب كذلك
- كذلك محال المؤسسة الميكانيكية سنة 1978 يبلغ عدد العاملين آنذاك 4000 عامل مضرب.
- في عام 1979 إضراب عمال وحدات إنتاج الحليب ([21]).

---

[18] نفس المرجع السابق ص 482

[19] نفس المرجع السابق ص 482

[20] نفس المرجع السابق ص 482، 483

[21]- على غربي، واقع التنمية في الجزائر دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، ص 348، ص349

- ويفى هذا كدليل على تصاعد الإضرابات في تلك المرحلة وهذه جداول تعبر صياغها .

الجدول رقم (1) :

وتيرة الاضرابات في الصناعة الجزائرية 1969- 1982 *[22]

السنة	الإضرابات	عدد العمال	النسبة المئوية للمضربين
1969	72	10865	%5
1970	99		
1971	152		
1972	146	20140	%7
1973	168		
1974	210		
1975	259		
1976	349		
1977	521	70 000	%11
1978	323		
1979	696		
1980	870		
1981	921		
1982	692		

"إذا ما يلاحظ على هذا الجدول ما يلي : حسب بالمؤلف ما أخده عن ...النصر من إحصائيات سنة 1991 أن نسبة 7،2 % من هذه الإضرابات قد وقعت في القطاع العام سنة 1969 وارتفعت أي 7،15 % في 1972 ثم إلى 36 % في سنة 1977 لتصل إلى 7، 45 % في سنة 1980، أما بخصوص العمال الذين مستهم الاضرابات فقد كانت النسب المئوية 1972 تعادل 9،6 % إرتفعت إلى 3،11 من مجموع العمالة في القطاع العام سنة 1977"[23]

الجدول رقم (2)

توزيع الإضرابات بحسب سبب النزاع

سبب النزاع	النسبة المئوية لعدد الإضرابات	النسبة المئوية لعدد الإضرابات
الأجور	4،38	21
التأخير في دفع الأجور	30	14
ظروف العمل	15	7
شركات فردية وجماعية	7،5	8،20
ممارسة الحق النقابي	1،3	6،14
علاقات مهنية	5،1	8
عدم وصلاحية ال...	1	1،10
أساب أخرى	3،5	4-،2

الأجور وظروف العمل يشكلان الجزء الأكبر من المطالب تليها مباشرة المطالبات بعلاقات العمل والإنتاج.

2)الحركة النقابية والتعددية النقابية : (1988-1990)

*- الجدول مأخود : من مقال، على غربي، واقع التنمية في الجزائر : دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي ص 350 عن كتاب الأزمة الجزائرية، م.د.و.ع ط2 سنة 1999

[23] نفس المرجع السابق ص 351

* نفس المرجع السابق ص 352 الجدول مأخوذ من نفس المرجع.

- لم تعرف الجزائر في تاريخ حركتها الاجتماعية تعددية نقابية كما عرفتها في حركتها السياسية أثناء نمو وتصاعد الحركة الوطنية، ففي ظل الفترة السياسية العصيبة تمكنت الجزائر الدخول إلى تجربة تعددية حزبية رائدة استطاعت من خلالها أن تبرهن في ذلك الوقت أنها في مستوى مواجهة إدارة استعمارية قوية لم تعمل إلا على حذف خصوصياتها الهوياتية والثقافية ولكنها فشلت أمام هذه المقاومة الشرسة لتلك الأحزاب قبل دخولها في أزمة.

ثم تتوحد تحت سقف واحد هو جبهة التحرير الوطني سواء كان هذا بالقوة او بالطواعية أما عن حركتها النقابية، فهي لم تعرف كما سبق الاشارة إلى ذلك إلا تجربة (الاتحاد العام العمال الجزائريين) (UGTA) كحركة نقابية ظهرت هي أيضا في ظل حركة عمالية عالمية وفرنسية كانت سببا في نشأتها وتطورها.

لكن مع أزمة (1988) أكتوبر التي عصفت بالنظام السياسي ككل إنعكست رياحها على جميع الأصعدة وهذا ما سنوضحه في هذه الأسطر.
"كانت عشرية الثمانينات في الجزائرفترة تحول وقطيعة على مختلف المستويات فقد النظام الجزائرية سياسيا، من الأحادية الحزبية والنقابية إلى التعددية السياسية والاعلامية والنقابية، وتخلى النظام الجزائري إقتصاديا عن المبادئ الاقتصادية والأهداف التي كان مركز عليها (...) كل هذا ثم في ظل أزمة إقتصادية خانقة ومديونية خارجية وصلت إلى 23 مليار دولار.
(...) هذا الوضع إنعكاس سلبا على العمالة حيث إنقلبت من 5،156 في الفترة (1969-1973) إلى 35 % في عام 1980 لتصل إلى 8،30 " في نهاية العشرية (1980-1988) (...) فالطبع هذا التدهور في العمالة كان تجسيدا مباشرا للخيارات الاقتصادية الجديدة التي بدأت مع بداية الثمانيات (..) كذلك عرفت هذه العشرية تغيرات كمية على مستوى العامل المركزي ضمن الحركة العمالية لتغير الطبقة العاملة، أي الانتقال من (العامل الكبير) في السن ذى التجربة المهنية الاستعمارية، الأمي ذي الأصول الريفية وصاحب التجربة المطلبية والنقابية الاستعمارية المهيكلة نقابيا ذي الانتاجية المرتفعة، هذا العامل أصبح يمثل الأقلية، مع التحديد الذي عرفته الطبقة العاملة وظهور العامل (الشاب) ذي الأصول المختلطة، (ريفية، مدينة، حضرية) ذي المستوى التعليمي المتوسط، والذي لم يعرف عن التجربة النقابية الأصورتها السلبية (نقابة غير مطلبية ومسيسة تابعة للحزب الحاكم) صاحب التجربة المطلبية غير مهيكلة نقابيا ذي الطموحات الاجتماعية الواسعة."[24]

"لقد جعل عدم وضوح المشروع السياسي لعالم الشغل وهيمنة النظرة الاقتصادية للحركة الاجتماعية التي تعتمد عالم التهميش أكثرجذرية وحيوية لأنها حركة عرفت كيف يكون لها بعد سياسي جذري على خلاف عالم الشغل والحركة العمالية التي تبدو من دون رؤية سياسية واضحة، الأمر الذي إسقطها في الذيلية السياسية لقوى قد تكون، حتى تلك القريبة من عالم التهميش ضمن القوى السياسية"[25]

- في ظل هذا التحول الجذري الذي تعرفه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر فإن التغيير يمتد حتى إلى الجانب السياسي وبالخصوص مع قوانين (1989-1990) التي جاء بها دستور (1989)، الذي يضمن الحرية النقابية والتعددية النقابية إلى جانب التعددية الحزبية كأول مرة في تاريخ الحركة النقابية لأن من قبل لم يكن الحق للعمال التمثيل النقابي الا من خلال (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) (UGTA).
- وهذا كماجاء على لسان "عدي الهواري" في مقال له يقول :

"(...) منذ أسابيع لم تتحدث الصحافة ألا على نزاع واحد في العمل وهو موضوع الأجور، والاعتراف بالنقابات، وبالاساس عند الموظفين عند الدولة مثل (المعلمين أو الأطباء)، والقارئ من جهته يتساءل لماذا لاتلبي الحكومة هذه المطالب من جهة وسعر البترول في إرتفاع متزايد الذي يسمح يتمويل الدولة وتحمل زيادات شرعية في الاجور ومن جهة أخرى النقابات المستقلة هي أكثر تمثيلا من نقابة (UGTA) التي أصبحت مجرد تابع للادارة كيف لنظام تخلى عن الحزب الواحد يمكن له أن يرفض التعددية النقابية المعترف بها في قانون (14/90)؟"[26]

"تعددية نقابية التي تم الاعتراف بها في الوقت الذي كانت فيه الحركة العمالية المطلبية في حالة ضعف أكيدة، لم يكن عاملا مساعدا على الخروج من هذه الوضعية الدفاعية.
"فقد بادر الموظفون –اساتذة عمال القطاعات الصحية والادارة العمومية بل وحتى عمال بعض المؤسسات الصناعية العمومية لتكوين نقابات مستقلة عن

---

[24] على الكنز وعبد الناصر جالي، الجزائري في البحث عن كتلة إجتماعية جديدة، عن كتاب الآزمة الجزائرية (م،د،و،ع) بيروت، لبنان ط2 سنة 1999 ص 269 بتصرف مني

[25] على الكنز وناصر جاني : مرجع سبق ذكره ص 272

[26] الهواري عدي :Lahouari Addi : Algérie chronique s d'une de modernisation expérience post coloniale de …

Bar zukh.ed 1année 2012,p285.

(الاتحادالعام للعمال الجزائريين) (النقابة الرسمية الوحيدة حتى الآن) وهي النقابة التي تدهورت تمثيليتها العامةاكثر فلم تحافظ الا على القوى العمالية الاقل تاهيلا بعد قرار الكثير من القوى العمالية والاجيرة المؤهلة مغادرتها مفضلة تجربة الاستقلالية".

" فقد بادر الموظفون –أستاذة- عمال القطاعات الصحية والادارة العمومية، بل وحتى عمال بعض المؤسسات الصناعية العمومية، لتكوين نقابات مستقلة عن (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) (النقابة الرسمية الوحيدة حتى الآن) وهي النقابة التي تدهورت تمثيليتها العامة أكثر، فلم تحافظ الأعلى القوي العمالية الأقل تأهيلا، بعد قرار الكثير من القوي العمالية والأجير المؤهلة مغادرتها مفضلة تجربة الاستقلالية."[27]

هذه الوضعية التي تميزت بها الفترة ما بين (1989-1990) الفترة التي بدأ فيها الاتحاد العام للعمال الجزائريين يصاب بنزيف حاد في خروج خيرت المناضلين النقابيين الذين كانوا ينخرطون فيها كتجربة نقابية أولى وتمرسوا في إكتساب أبجديات الفعل النقابي بإمتياز.
إستمر هذا الوضع يتفاقم حتى 1992 وقبل هذا تم تأسيس نقابة الحزب المحل (فيس) والتي كانت تحمل نفس التوجه (سيت) (SIT) وهذه لم تكن تختلف عن (نقابة الاتحاد العام الجزائريين إلا في حمل اللون والايديولوجيا الاسلامية "(...) لقد تم إعادة إنتاج نفس علاقة الهيمنة التقليدية بين السياسي الحزبي والنقابي التي عرفتها التجربة الوطنية، كما برزت بين جبهة التحرير والاتحاد العام للعمال الجزائريين في ثوب سياسي وديني جديد قديم"[28]

- تابع الموظفون الذين أصبحوا يمثلون شريحة إجتماعية أكثر قوة ورادكالية وحضور إجتماعي في المجتمع وفي السياحة السياسية وأن كان النقابيون وبالخصوص النخبة النقابية منهم لا تعلن أنها تمارس السياسة، ولا تريد ذلك لأن النظام السياسي يريد ذلك حتى يمارس عليها الغلق والتضيق والاتهام بزعزعة الوضع الاجتماعي والامني في البلاد.
- لهذا تفضل هذه النخبة أن تمارس العمل النقابي المطلبي المشروع كما هو في النصوص الرسمية والاتفاقيات الدولية.
من 1992 تاريخ توقيف المسار الانتخابي إلى سنة 2003.
- من النقابات التي أعلنت استقلاليتها مبكرا هي نقابة أستاذة الجامعية في بداية تكوينها (CNES) [المجلس الوطني لأستاذة التعليم العالي].

- والإضراب الذي دام أكثر من أربعة أشهر أطول إضراب في تاريخ الحركة العالمية، والنقابية في الجزائر، حيث كان من بين مطالبهم (الاجتماعية والبيداغوجية، والإدارية) هي استبعاد الوزير آنذاك وهو (أبو بكر بن بوزيد) الذي تم تحويله من وزير للتعليم العالي إلى وزير التربية.
- ويستمر هذا الوضع لينتقل إلى قطاع التربية في عام (2003) الإضراب الذي دام ما يزيد عن ثلاثة أشهر، حيث اعلن أستاذة التعليم الثانوي في الولايات الكبرى أولا (كالجزائر العاصمة، وقسنطينة وهران وعنابة) عن تأسيس نقابة جديدة بإسم أستاذة التعليم الثانوي والتقني)
- وهي (CNAPEST) ثم ظهرت نقابة أخرى بإسم ثانويات العاصمة (CLA)، وبقي الحال على ماهو عليه في صراع مرير بين السلطة من جهة ممثلة في الحكومة آنذاك تحت رئاسة "أحمد أويحي" وقطاع التعليم الثانوي والتقني من جهة أخرى، ورغم تهديدات الحكومة بطرد الأستاذة وفصلهم من مناصيبهم، ورغم التطبيق والتهديد للنخبة القيادية في ذلك الوقت تم الاعتراف بالنقابات دون أن تحصل على الاعتماد الرسمي الذي يخول لها النشاط في إطارها القانوني..
- "أن السلطة لم تفهم ولا تريد أن تفهم أن عهد الاحادية قدولي، وحتمية التعددية قد أصبح قائم، والوعي بالقضية تمكن منه الموظفون بعد أن تم تكسير قاعدة عمالية هامة في قطاع الصناعة بعد ما تم تحطيم البنية القاعدية في قطاع الصناعة التي كان النظام يعول عليها في بناء مجتمع الحداثة.
- ولتطليق المجتمع التقليدي من خلال تلك المشاريع التي رفعها كتحدي مع نفسه ومع المجتمع وهو بناء مجتمع عصري يؤيمن بمبادئ الاشتراكية لكن تبين في الأخير أن هذا كان حلم ووهم عاش فيه النظام وعيش فيه العمال والشعب كله لمدة زمنية طويل أنهار القصر بما فيه بإنهيار أسعار النفط والمحروقات.

[27] ناصر جاني، الجزائر : الدولة والنخب، دراسات في النخب : الأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية منشورات الشهاب، الجزائر ط 1، سنة 2008، ص 100
[28] نفس المرجع السابق ص 100

- "دخل عالم الشغل بمختلف مكونات العمالية والنقابية في المرحلة الدفاعية الواضحة التي يعيشها منذ أكثر من عقد كان من المؤشرات الهامة ذات الدلالة على المأزق الذي يعيشه نموذج التنمية الرسمي المعتمد على الدولة الوطنية منذ الاستقلال فقد ساد الانكماش الاقتصادي وتوقف الاستثمار المنتج العام منذ بداية الثمانينيات، فبدأ عمليات التسريح الواسعة للعمال من جراء غلق الكثير من المصانع، لتسود البطالة والنشاطات الاقتصادية غير الرسمية، أزمة زادها عمقا دخول كل التيارات السياسية، المؤيدة أو القريبة من عالم الشغل كالتيارات اليسارية أو حتى الوطنية العصرية في مأزق فكري واضح."[29]

- و حتى نبررما قلناه سابقا عن واقع الحركة النقابية في الجزائر وعلاقتها في ديناميكية بناء "المجتمع المدني" كان جدير بنا أن نتعرف على مواقف بعض الفاعلين النقابين سواء كانوا أمناء وطنيين أو ولائيين وذلك من خلال تلك المقابلات التي أجريناها معلهم ومن بعض منها كما يلي :

1) [فاعل نقابي رقم 1 أمين وطني، 52 سنة، معرب، 2012]

"صرح لنا يقول من خلال إجابته على مجموعة من الأسئلة القيانها عليه :

"هل إستطاع المنخرط في النقابة أن يشكل ثقافة نقابية متميزة؟

صرح لنا يقول : "في الحقيقة لا توجد ثقافة نقابية وأنا دائما اتكلم عن الثقافة النقابية، للأسف مازال ما توجدش عند المعلمين ثقافة نقابية فهي منعدمة تماما، وتجد عند الأستاذ (3) بطاقات، وهو في الحقيقة ماعندوش الحق ينخرط فيها كلها وبذلك تروحلو الحقوق إنتاعه بمعنى ما عندوش إنتماء نقادي."

-وفي رده على سؤال تعلق بعلاقة المجتمع المدني بالدولة : قال لنا :

"في الدول المتقدمة المجتمع المدني هو الذي يقدم سياسته للدولة والدولة تطبق وهنا في الجزائر، العكس، ولهذا ما انجحش عندنا المجتمع المدني في الجزائر، لأنه مثله مثل الجمعيات، يتحركوا في المناسبات، ويعيشوا تحت أيادي خفية أنتاع الأحزاب وهي التي تسير، وفي الحقيقة العكس من المفروض أن المجتمع المدني هو اللي سير الأحزاب وليس الأحزاب هي التي تسيره وبالخصوص في الانتخابات.

ولهذا في المجتمع ما تلقى حتى مناضل، تلقى برك الأمين العام والمحفظة نتاعوه. والكاشي في الحفظة أو الزوجة نتاعه، و لهذا ليس لدينا مجتمع مدني حقيقي، ولو كان عندنا مجتمع مدني حقيقي ما نوصلوش لهذا الكوراث (آلاف) الجمعيات ماداروا والوا.

مثال : عند الزيادة في ثمن الخبز ماكانش مجتمع مدني وكأنه لا وجود له

-مثلا مشكلة في الحي للنظافة أو غيرها

-المجتمع المدني غائب وهو يظهر في المناسبات فقط".

ماهي الخصائص التي تميز المجتمع المدني إذا سلمنا بوجوده؟

"إذا سلمنا بوجوده في المجتمع يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية :

"(الوعي)، الثقافة، المستوى التعليمي، العمل، حسن التسير للمال تنوير المواطن، تأسيسه وتدريبه كيف يتحرك.

كل هذه الخصائص غير موجودة وبالتالي غير موجود أصلا."

[فاعل نقابي رقم (2) أمين عام محلي 50 سنة معرب، 2015]

في سؤال يتعلق بعلاقة الادارة بالنقابة

يصرح : **"الادارة راها تشوف في النقابي وكأنه عدو، وليس شريك لأن القانون يقول أن النقابي شريك من المفروض أن النقابي هو اللي يساعد الادارة في حل المشاكل، لكن الادارة راها تشوف بأن النقابي هو اللي راه يخلق المشلكل ومن المفروض أن النقابي هو اللي يعيش مع العمال وهو اللي ينقل المشاكل الحقيقة للعمال ومن المفروض أن النقابي لما يرفع لائحة من المطاب ويتوجه بها للدارة، من المفروض أن الادارة، تكون عندها قناعة، لكونه شريك إجتماعي، وجابلها المشاكل الحقيقية، باش يعالجوها لكن الادارة تشوفه عدو راح ترفض هديك المطالب وراح تصدر تعليمات اللي تخص العقوبات، إلى غير ذلك، ومن بعد راح تكون إحتجاجات والفوضى لما العامل يشوف حقوقه ضاعت راح يصبر مدة، ثم ينفجر، وهذا اللي صاير اليوم."**

- إن منطق هيمنة الادارة على الفعل النقابي وبالخصوص والفعل الجمعوي ثم الفعل للمجتمع المدني ككل قناعة راسخة لكل الفاعلين وعندهم جميعا، لأن النظام السياسي في الجزائر حينما كان عبارة عن نظام بيروقراطي بإمتياز يسعى إلى كيف يبحث عن العراقيل لمنع اي ديناميكية كانت الادارة هي الأداة الضروري لممارسة المنع لكل تغيير في صالح تأسيس مجتمع مدنى حقيقي يعول عليه في بناء مسار ديمقراطي حقيقي في الجزائر؟

- س : ما هي إشكالية النقابات المستقلة وهل هي يمكن إعتبارها مساهمة في خلق مجتمع مدني؟

يصرح يقول " فيه نقابات مستقلة عديدة طلبت باش يعطوها الاعتماد لكن الادارة إلى حد الآن تتماطل، والقانون واضح في هذا الأمر يعني بعد شهر لما منظمة نقابية تطلب التسجيل إنتاعها تنشط مباشرة والادارة تقول نعم أولا ما يهمش لكن حنا في الجزائر تقول بعد سنة بعد سنتين، فيه الكوفيدارلية العامة الأن حنا نطالبوا (LA GATA) نجد

[29] نفس المرجع السابق ص 100

الأن عامين واحنا نتنظروا الادارة والاستجابة أتروح الحكومة والانتفافيات الدولة موقعة عليها، بينما كي نعود لأرض الواقع نشوف بلي الكلام حاجة والواقع حاجة واحدة أخرى"
وفي رده شؤال نعلق ب :
ماالذي يجعل (أ ماالذي يجعل (أع ع ع ج) يبقى الشريك الوحيد للسلطة والممثل الوحيد للعمال في الجزائر؟
يصرح يقول : "الادارة تعتبر (UGTA) هي الممثل الوحيد للعمال لكن النتيجة رانا عيشينها، هي تعتقد كاين نتيجة رانا عيشينها مع الحكومة أحنا أنديروا مطالب والحكومة تلتقي مع نقابة أخرى (UGTA) تتحاور معها وتقول راني حليت المشاكل، لكن المشاكل تبقى نفسها، لأن اللي يطرح المشاكل ماشي هو اللي تناقشت معه الحكومة، الحكومة تتناقش مع طرف آخر اللي يمثلها ما ايمثلش العمال، هنا لما نتلقوا مشاكل العمال ننقل مشاكل نتاع المنخرطين معنا وينتمنولنا لما نعمل لائحة مطالب ونقدمها للادارة ماهيش للنقابة الأخرى، لكن هذه هي سياسة ذر الرماد في العيون، وتضليل الرأي العام".
[الفاعل رقم 3 فاعل نقابي ممثل فرع الأستاذة في الجامعة، 47 سنة مزدوج اللغة]
في سؤال سبق أن سألناه لفاعل نقابي حول
علاقة النقابة المستقلة بالمجتمع المدني أوهل يمكن أن تكون النقابة نواة المجتمع المدني؟
يصرح لنا ويقول " أن لا أقول أدى إلى تأسيس بل أقول أنه ساهم في بلورة مجتمع مدني جديد لأنه كان دائما هذا المجتمع المدني موجود (il était toujours exister) لأنه حين نفق على مصطلح المجتمع المدني هي كل الجمعيات والمنظمات والنقابات غير الرسمية التي تدخل في بلورة المجتع والآن ظهور النقابات المستقلة هو خروجها عن السلطة وبقائها في الخط المطالبي المعارض، وهذا زاد في إعطاء صورة أخرى للمجتمع المدني الذي أصبح فاعل في حين أن المجتمع المدني في القديم (Il subie)، ما كانش في الاحادية (Une efficacité) في حين في التعددية وظهور الجمعيات والنقابات ساهم في ظهور صورة مغايرة على ما كان عليه في السنوات الماضية."
س) في نظركم المجتمع المدني يتأسس بالفاعلين أم بالأعوان؟
ح) "نظريا هذه المنظمات يجب أن تكون فاعلة وتساهم في بلورة القوانين، مشروع مجتمع الرؤية المسقبلية في إتخاد القرارات مثلا (قطاع الفلاحة هناك حراك تحاول الوزارة أن تستدعي بعض الفاعلين (مربو الأبقار) وتفحمهم في المشاركة لوضع القوانين الجديدة رغم أنهم ليسوا نقابين، ولكن الواقع اليوم يبين أن المجتمع المدني ليس فاعل، وإنما يتعرض لضغوطات، ضغوطات سلطوية، بل أكثر من ذلك أحيانا لا يستطيع أن يعبر عن نفسه وعن رأيه وبالتالي لن نجد من يستمع إليها ويأخذ بأريها وبالتالي الفاعلية أصبحت في شد ومد مع السلطة.
س) هل يمكن أن تؤمن بوجود مجتمع مدني في الجزائر أن كان يتعرض لضغوطات؟
ح) "يمكن أن نؤمن من باب واحد أن يكون لنا أمل في المستقبل، لأنه نعرف أن الجزائر لم تعد معزولة عما يحدث في العالم وبالتالي هي معرضة لتغيرات، جيو-إستراتيجية، كبيرة، وهناك ضغوطات بفعل المنظمات الدولية الاوروبية، الهيئات الدولية قي قطاع التعليم، الشغل، الصحة،يمكن مستقبلا إذا توفرت النوايا الصادقة وإرادة حقيقة يمكن أن يكون هناك مجتمع مدني"
وبالتالي يجب أن لا نترك النظرة السوداوية هي تسيطر علينا حتى نستمر في الحركة النضالية والنقابية والمطلبية"
[الفاعل رقم 4 : فاعل نقابي أمين ولائي مكلف بالاعلام نقابة (UGTA) 48 سنة متزوج معرب 2015]
في سؤال حول علاقة النقابية المستقلة بالمجتمع المدني :
يصرح يقول :
"التعددية النقابية من فوائدها هي أنها تسمح باش يكونوا أفكار أخرى ومقترحات أخرى لي تكون في فائدة العمال، ومتى تكون غير مفيدة عندما تكون معول تضرب بعضها البعض وهذا الذي حدث لما تكون الادارة تتعامل مع هذا التعدديةكوسلية تناوربها وتصبح الادارة في موقع قوة وتصبح النقابات تضرب بعضها البعض وحين تأسست بعض النقابات إنتقدت (UGTA) ولم تنتقد الادارة لأن (L'UGTA) غريم وبالتالي هذه ظاهرة صحية ولهذا هذا الصراع التعددي أسس مجتمع مدني وأسس ديناميكية في المجتمع وزاد في حركيته".
يبدو من خلال هذه الاجابة ان هذه الرؤية لم تتمكن من الخروج عن رؤية السلطة للنقابة وللفعل النقابي ومن ثم رؤيتها لوجود المجتمع المدني الذي طالما روجت له السلطة في خطاباتها السياسية لكن في الواقع حتى وان كان يبدو مجودا فانه مزال تحت غطاء السلطة ورقابتها المتوجسة والمتربصة به.

[الفاعل رقم 5 : فاعل نقابي منسق ولائي في نقابة مستقلة، 55 سنة متزوج معرب، 2015]
- **أجرينا معه مقابلة وطرحنا عليه مجموعة من الأسئلة وكان تصريحه كالتالي :**
- **يصرح يقول : السؤال : كيف تتعامل الادارة مع النقابة المستقلة؟**

"الادارة تمارس ضغوطها عن طريق وضع قوانين مجعفة لمنع خلق أي تنظيم نقابي، وبالتالي كل تنظيم نقابي لا يتم خلقه إلا إذا توفر شرط (20%) في المؤسسة من تمثيل الأستاذة، حيث يمارس مدير المؤسسة (بالنسبة لكل الأطوار) (إبتدائي، متوسط، ثانوي) عملية التحري لهؤلاء الأعضاء ثم عليه أن يقدم موافقته الرسمية وبهذا يسمح

للفرع أن يتأسس لكي ينشط فيما بعد، وهذه إجراءات إدارية بيرقراطية تمارس من طرف الإدارة لتضغط على نشأة الفرع أو عدم نشأته."
إذن ما يمكن ملاحظته وإستناجه من خلال هذا التصريح هو أن عامل فعل الإدارة يشكل مسألة محورية في عملية التأسيس لأي هيئة تنظيمة وهذا لغرض ممارسة الرقابة عن قرب وأن يكون التنظيم تحت وصاية السلطة لا غير.
ولهذا تعمل الادارة على تعقيد العملية بإصدار قوانين صارمة وضيقة ومجحفة حتى لا نترك أي مجال للتكتل داخل تنظيم رسمي يمكنه أن يكون شريك إجتماعي مع السلطة ولهذا تحاول السلطة كل مرة يطالب فيها العمال أو الموظفين تنظيم في هيئات نقابية لا تسمح لهم وإن وعدتهم بشيئ فهي تحاول ربح وكسب الوقت حتى يتسرب اليأس أو قبول عميلة الانضمام تحت هيئات تريدها هي وتكون موالية لها وليست موازية أو معارضة إن سلمنا بذلك وعلى هذا الأساس النقابات المستقلة مازالت تشكل في نظر السلطة الخصم والعدو والمعارض وليس الشريك الذي يمكن أن يشكل قاعدة أساسية لقوة الاقتراح :
س) هل تأسيس النقابات المستقلة أدى إلى خلق مجتمع مدني في الجزائر؟
يصرح الفاعل ويقول : "الكنابست (Cnapest) علمت الأستاذ مبدأ "أن المكاسب تنتزع ولا تعطى" حنا ننتزعوا المكاسب أنتاعنا لأن الأمور ماهيش بسيطة، لأن الدولة كي تعطيك يسمى راهاتناز لتلك"
لأن حنا كي نجوفي التاريخ ماكانش هذا التعددية من قبل ولهذا راحنا في ثقافة (وعقلية وحدة، ومنظمة وحده) أي عقلية الحزب الواحد. من بعد جاءت هذا التعددية ومنها التعدييية النقابية السلطة ما تقبلش هذا التعددية لأن في القانون كاينة ولكن في الممارسة مهيش ساهلة لأن في التعددية أنت تجيه باش يعطيك وتطالبه هو عنده، وهناك بعض إلا مورهذي سنوات كون إديناهم ساهما حنا من ناحية أننا دفعنا الدولة إلى تغيير منظومة القانون الأساسي للوظيفة العمومية ولكن كانت تتردد وحنا دفعناها للتغيير"

- **وفي رده على سؤالنا المتعلق بـ هل التنظيمات النقابية في الجزائر تسير إستراتيجيات أم أجندات أم برامج مطلبية؟**
- **كان رده : وتصريحه كالتالي : "حنايا عندنا إستراتيجيتنا نمشي عليها**
  ويجب ان يكون هناك نظام اللي يرتبط بمستوى المعيشة في البلاد
- **فمثلا نحن لا نطالب بأن يعطى لنا أجر أو يرفع أجرنا إلى مستوى أستاذ جامعي، ويليق ثاني أنا واحد أقل مني ما لازمش يخلص كيفي، أدن هذه المسألة راهي مفهومة عند الدولة، لكن الأشكال أن المفروض في إستراتيجيتنا يجب أن تكون شريك اجتماعي أي يعني الدولة (partenaire social) أي يعني أن الدولة حينما تريد أن تضع برامج مثل (الثلاثية) يمكنها أن تعممها لكن الأشكال عند الدولة ماراهاش باغيا النقابات الحرة يتسعوا أكثر. لكن في الميدان الاقتصادي، ليس امرا سهلا كما حدث في قطاعات الوظيف العمومي ان يسمح للنقابات الحرة ان تنشا في القطاع الاقتصادي نحن مع الادارة ليس أمرا سهلا ورغم ذلك حققنا بعض المكاسب وأشواط مليحة**

مثلا : الاصلاحات التي تريد إدخالها الدولة، هنا يجب أن تدخل النقابات الحرة كممثلي الأستاذة الذين يمثلون الميدان هذا لا يحدث في الواقع إذن النشاط النقابي في قطاع التعليم إنحصر دوره فقط في الجري وراء المطالب وليس في أن تكون النقابة كطرف وكشريك إجتماعي وقوة إقتراح مع الحكومة هذا مازال لم يتحقق في أرض الواقع حققنا القانون الأساسي + التدقيق في نظام الترقية وهذاشيئ لم يكن من قبل ولم نحصل عليه من قبل"
إذن السلطة مند بداية التعددية والانفتاح السياسي والنقابي في بداية تسعينيات القرن الماضي (لم تقتنع بعد بفكرة قبول الشريك الاجتماعي" عند النقابات أو الجمعيات والآحزاب السياسية المعارضة فهي مازالت تناور وتمارس نفس الممارسات المراوغة إلى اليوم رغم مرور أكثر من ربع قرن على عهد التعددية السياسية في الجزائر.
س) ماهي علاقة النقابة بالمجتمع المدني في الجزائر؟ وكيف تقرأ أسلوك المنخرطين في النقابة بصفة عامة؟
ح) "إحنا علمنا الأستاذ باش ينزع حقوقه وما ينتظرهاش"
أما فيما يخص المنخرطين : اقول هل القاعدة واعية اليوم بهذا السلوك النقابي الذي يتمثل في أنه يجب أن يأخد حقوقه ولا تنتظرها من الحكومة؟ بصورة واعية ومسؤولة؟
إعتقد أنه مازال لم يصل إلى هذا الوعي النقابي، والمناضل مازال يخاف الناس تبغي (le beur, et l'argent du beur)، لأن النقابة تضحيات والمنخرط ما يغيش يضحي ، النقابة تفاوض وتتنازل، ولكن كي الوزارة ما تبغيش تتفاوض معاك هذا من حقها يجب أن تعوض وتفاوض وبالخصوص مسألة (خصم الرواتب للمضربين)، الناس يتمشوا كي تكون مجموعة تتمشي (si non) ما يرحوش معاك يخافوا.
إذن إيلى ماكانش (opposition) (معارضة) ماكانش (dinamique sociale)
س) : أما عن إستراتيجية السلطة في تعاملها مع مشاكل العمال كيف تفسرها؟
ح) : يصرح يقول :"هذه إستراتيجية خاطئة تطبقها السلطة لماذا؟ لأنها كل مرة توقع حول محاضر وتتفق حول حلول لكن ثم يتبين أنه لا شيئ تغير ويمر الوقت ثم ندفع نحو إحتجاج جديد وهذا ما شي ساهل لا من طرف القاعدة ولا من طرف المجتمع".
س) : هل الأستاذ تكونت عنده ثقافة نقابية التي يقبل بها الدخول في الديناميكية النقابية؟ في بناء المجتمع المدني؟

ح) الأستاذ اليوم له قناعة بالدخول تحت هيئة تحميه وتعطى له حصانة لحل مشاكاله، وهذه أيضا من أخطاء السلطة أنها بممارستها الاقصائية والمماطلة في حل مشاكل العمال والموظفين لربح الوقت تدفعهم إلى أن يكونوا أكثر وعيا في الانخراط والتنظيم لحل مشاكلهم والنقابين إستفدوا من التجربة لأن المفاوضين في الوظيف العمومي هم خبراء في الحلول وفي التفاوض."

[الفاعل رقم 6 : فاعل نقابي (تنظيم طلابي) حر، 28 سنة معرب 2015]

- أجاب عن أسئلتنا في حدود أننا إعتبرناه يندرج ضمن التنظيم النقابي.
- فكانت الأسئلة كالتالي :

س) ما هي العوامل التي يتم على أساسها تشكيل تنظيم طلابي؟

يصرح الفاعل النقابي يقول ما يلي :

"الهدف الأول هو أن يكون تنظيم نقابي للدفاع عن حق الطالب مثلا :

القانون الداخلي للطالب في الجامعة، إذا دخل طالب للمجلس التأديبي من حقه أن يدخل طالب آخر يرافع عليه (كالمحامي) وهو غالبا ممثل الطلبة ينتمي للمنظمات الطلابية، والتعريف القانوني للتنظيم الطلابي هو :

"تنظيم طلابي جامعي، نقابي يهدف للدفاع عن حقوق الطالب".

س) سبب تعدد التنظيمات إلى من يعود سببه؟

ح) "التعدد في التنظيمات الطلابية راجع للتعدد السياسي القائم في البلاد بطريقة غير مباشرة، بدايتها كانت نقابات مع خلفيات سياسية وفيما بعد أصبحت غير واجهة لآحزاب سياسية (فيترينا إنتاع حزب شعارها ومبدؤها "هادوك إنتاعنا".

مثال (حمس) (حماس) UGEL

UNEA (UNJA)

AREN (RND-FLN)

ONSE (الوزير ولد عباس)

LNEA (النهضة)

س) هل صحيح أن الحركة الطلابية اليوم في الجزائر هي في مفترق الطرق كما يدعي بعض المهتمين والدارسين والمحققين في هذا الشأن؟

ح) يصرح الفاعل النقابي الطلابي يقول :

"الحركة الطلابية حدث لها ماحدث للاحزاب السياسية إنها لم يعد لها وظيفة، قديما كان رئيس الجامعة يخاف من المنظمة الطلابية (بهذا المصطلح) نعم "يخاف"، وكانوا ناس نقابين بصفة كبيرة (راني أنقول هذا الكلام وراني عارف واش راني نقول)

لهم تأثير قوي، أناحضرت جمعيات عامة التي تزيد عن (7000،6000،5000) طالب مؤخرا أصبحوا أفراد ما ولاش التنظيم هو اللي يحل المشاكل، بل أفراد يحصلوا على علاقة مع الادارة، ويحلو المشاكل نتاعهم.

وهذا هو التفتيت المنهج للتنظيمات الطلابية من طرف الادارة، لأضعاف سلطتها، حتى لا يحاسب (وهذا نتيجة للصراع حول من يأخذ سلطة التمثيل للطلبة) كما كان قديما (الصراع بين اليسار والاسلامين) [هذه الصراعات بين التنظيمات والأحزاب أو المنظمات والنقابات ما هي الا استراتجية) تتبناها السلطة لخلق سناريو اللعبة بين هذه التنظيمات لازاحتها عن أهدافها الحقيقية ولربح الوقت من طرف السلطة وشراء الذمم من طرفها".

س) هل الحركة الطلابية في الجامعة والمجتمع والمجتمع المدني لها حضور اليوم؟.

ح) صرح الطالب النقابي يقول وه كله أسف "الوقت الحالي ماراهش عندها حضور في الطلبة، وبالضرورة ما عندهاش حضور في المجتمع، وفي وقت من الأوقات كان عندها حضور قوي، وكانت تقدر تحشد، لأن الوزن نتاع الحركة الطلابية يبان في قوتها على الحشد والتعبئة، ما عندهاش معيار آخر يمكن تقديمها الا به (قال وزنك في الساحة شحال؟) "قال أنا نجم جيب لك (7000/6000 طالب) إذن يقولوا أن هذا الجماعة واعرين يلموا والسلطة كانت تتعامل بهذا الأساس قال أودي هذو شحال وزنوا، لأن نظام الحكم يبان عبر صناديق الانتخاب، وبما أن الانتخابات عطلت في الجامعة، أصبحت بالحشد (أو الحشود) وبدأت هذه الحشود تنقص مع السنوات مثلا هذه السنة) (100000، ثم ّ600، ثم 200 ثم 100 ثم 10)

ومن بقاوا مايقدروش يلمو بقات السلطة ما تخافش منهم السلطة هي (الجامعة والادارة).

س) ماهو السبب في ذلك وفي كل ما يحدث؟

ح) "نشاط الدولة – يقصد السلطة كحكم لا الدولة كمؤسسة وككيان قائم لا يجب أن نختلف عليه في هذا المجال أنها قدرت تفتت كل شيئ بما فيهم الحركة الطلابية، كيفاش قضات عليهم؟ قضات عليهم بالفساد.

مثلا : المكتب الوطني إنتاع المنظمة في الجزائر العاصمة يدخل في إختلاسات ويدخل في أمور (كي الرأس يفسد توقع في شقاق)، القاعدة لا تثق فيه وبالتالي لا تبقى المنظمة، والمضحك في الأمر اليوم.

أن أعضاء المنظمة الطلابية، (مايقراوش، |أي الأعضاء تخرجوا من الجامعة وبالخصوص الرؤساء (كبار في العمر أكثر من 40 سنة) لأن المكتب الوطني هو رأس الحربة إنتاع المنظمة، واليوم جاء جيل جديد نتاع الشباب ما يعرفش شاهو التنظيم.
كان الطالب اليوم في الجامعة ما يعرفش ما معنى التنظيم الطلابي وعمرهم م سمعوابه ، بمعنى وقع إفراغ والقضاء نهائيا على التنظيم الطلابي والحركة الطلابية الفاعلة، على مستوى الوطن هناك تنظيمات التي ما زالت ناشطة، (مثل جامعة تيزي وزو، جامعة وهران) هذه جامعات مازال التنظيمات ناشطة فيها (أما في تلمسان فلقد تم القضاء عليها تماما، يظهرون بصورة باهتة في الانتخابات.
في بداية (التسعينات حتى الالفينات) كانت التنظيمات في تجسد هذا الوعي السياسي الذي كان سائدا في الجامعة أيام (السبيعنات والثمانيات) لكن اليوم لم يعد هناك وعي في البداية كان وعي سياسي، وعندما فتحت الساحة السياسية في الجزائر جسد الطلبة هذا الوعي في التنظيمات كل واحد على حسب ايديولوجيتة مع الوقت ولات الناس تدخل للجامعة وماعرفاش أصلا واش هي الايديولوجية وفي وقت من بعد اختفت الايديولوجية أساسا".
-لم يتوقف عند هذا الحد وهذا المستوى في الطرح بل زائد يضيف قائلا :
"بكري كان الحزبي يدخل للتنظيم، والآن الطالب يدخل للتنظيم ثم عاد يتحزب.
قديما كان الحزبي يدخل للتنظيم ليحشد العدد في حزبه ولحزبه، بينما اليوم لا العكس يجب أن يقوم الحزب العملية الاستقطاب، ثم يتم إدلجته فيما بعد اتكلم عن تجربة (UGEL) عن طريق التكوين والتجنيد.
وبعد هذه العملية : يكون ما شيئ ساهلة باش "(تقوده)" معنى تستعمله و تهيمن عليه اليوم حتى يدخل يقصد في التنظيم عاد باش نحاول نكيف الطالب مع الحركة ولهذا تميع التنظيم وفقد الوزن، وتحول الطالب إلى البحث عن حل أو حلوله الفردية والشخصية، وتحول إلى إنتهازي وحين تحول إلى إنتهازي قدرت الادارة تقضي عليه لأن بكري ما تقدرش تقضي على الطالب أو على التنظيم لأنه كان مشبع بالفكر والقناعات اليوم لا أصبح لا وعي له ومتشبع بالولاء ات والمصالح الشخصية".
[الفاعل رقم 7 : فاعلة نقابية إمرأة مفرنسة ممثلة نقابية وطنبية متزوجة (2015)]
تصرح هذه الفاعلة النقابية : **تقول سؤال حول لماذا المجتمع المدني ضعيف في الجزائر إذا ما قارناه بالمجتمع المدني في تونس أو المغرب؟**
ح) "المجتمع المدني ضعيف في بلادنا لأن هناك خوف من المجتمع المدني، والناس اللي يحكمنا أو يحكموا فينا غير ديمقراطيين، ليس لديهم شرعية أو جاءوا عن طريق إنتخابات نزيهة لا.
وهذا التفريق بين النقابات والاحزاب والانشقاقات داخلها السلطة هي التي تسعى إليه بواسطة "الكلوناج" و"الاستنساخ" ماكانش نقابة خلقت ومادارولهاش نقابة موازية أي كل النقابات المستقلة خلقولها إستنساخ ولزرع الغموض يلجأون إلى مثل هذه الممارسات وبالتالي يؤدي هذا إلى عدم وضوح الرؤية".
-أيضا تصنيف قائلة :
"لا نفهم من السلطة حين تطالب الاستقرار بواسطة الغلق كيف هذا تريد أن تجعل من الواقع عبارة عن سجن؟
إذا كنا نلاحظ الاحتجاجات والاضرابات تتزايد يوم عن يوم وهناك الخراب والدمار لأن الناس لا تجد أماكن رسمية للتعبير عن نفسها وبالتالي غياب الحوار والضغط هو الذي يجيب هذه الاضرابات والاحتجاجات".
[فاعل نقابي سابق رئيس لجمعية حاليا رقم 8 : أمين وطني 53 سنة معرب 2015]
يجيب عن السؤال حول المحابات والتفرقة التي تمارسها الادارة وبعض الجمعيات والنقابات : يقول : ويصرح :
"إن النظرة الانتقائية التي تمارسها الادارة على بعض الجمعيات والنقابات من خلال "هذا نعاونوه وهذا مانعاونومش، هذا نعطوه الدعم وهذا نحرموه فهذه ممارسات من نشأتها لا تزيد إلى تفكيكا وتفتيتا للحركة الجمعوية والنقابية ثم حركية المجتمع المدني ككل وهذا نلاحظه في البلديات تدفع الدعم لمن ساندها في الانتخابات ولا تدفع لمن لم يقف معها.
وحتى نقضي على هذه الثقافة التدميرية الاقصائية يجب وضع قوانين صارمة ردعية لتسيير الشأن العام هكذا نكون قد فعلنا المواطنة بعدالة وتكافؤ فرص".
يضيف : "المجتمع المدني في بلادنا يجب أن ينفصل على أن يولي أداة هو بحد ذاته يقبل وتكون عنده القابلية باش يخدم به حزب أو تخدم به إدارة أويخدم به شخص أو إيديولوجيا يجب أن يصل إلى درجة عالية من تمثيل المواطنة، من أجل حل قضايا تتعلق بالطفولة أوالمجتمع، والذي تضمن هذه الثقافة المواطنية هي دولة القانون وحدها".